إشكاليـــــةُ ضَميـــــرِ الفَصْـــــلِ بَيْـــــنَ التَّركيـــــب والدَّلالَـــــةِ

د. صالح ذياب صالح
جامعة تكريت/ كلية التربية للبنات

١٤٣٣هـ
٢٠١١م

Conscience of the problematic separation between structure and significance

The aspects of the grammatical features of the tools of particular importance to its relationship with the fundamental structural context. As it divides the working tools, and other neglected. And distributed to various departments, including the respect of names, including the concomitant actions. They differ in composition and division. With these boundaries and divisions were not a break in explaining. Which led to the emergence of differences in I called or professionalism. In their work, or neglect. In their effects in syntax. Vdmir chapter has secrets synthetic Results have implications in the context of grammar. How beautiful she prefers, and explain what their father. And discern the truth through his name ((Chapter)) and ((General)).

Differs in the grammarians have called or professionalism, the absence of his work thereafter from the context, it is limited to work in the emphasis and starting and substitutionary. And a summary of what I got out that the chapter confirms what the conscience of their father, and what separates the most beautiful. The Lord of Conscience in the Qur'an repeatedly, for scattered among the many meanings depending on the context of the synthetic.

Have addressed in my research: the fact of installation and significance, pointing out the fact of installation and the fact that significance. She then introduced the definition of the conscience of the season, explaining that the difference in the label due to the difference in currency and significance.

And then examined ((his Bedouin)) discussed the difference in the grammarians have called and professionalism.

And offered the job, ie, its impact on the context and structural causes of the different meanings. And then talked about his position in context, as a parent that is located between the novice and the news, because it distinguishes between the news and such. And then clarified the terms of the conscience of the season.

And then put a chapter on the voice of conscience, stressing that the conscience of the chapter does not work with him and beyond.

And then discussed the conscience of the chapter at the modern, as I stood at the leading end of the chapter when the conscience of Kalmkhzumi and Fadhel al-Samarrai and Hassan Abbas, and others.

المقدمـــــة

إنَّ الجوانـب النحويـة لـلأدوات تمتـازُ بأهميـةٍ خاصـة لعلاقتهـا الجوهريـة بالسـياق التركيبـي. إذ إنَّهـا تقسـمُ علـى أدوات عاملـة، وأخـرى مهملـة. وتتـوزع علـى أقسـامٍ متنوعـة، منهـا مـا يخـتصُّ بالأسـماء، ومنهـا مـا يـلازمُ الأفعـال. وهـي تختلـف فـي تكوينهـا وتقسيمها. مع أنَّ هذه الحدود والتقسيمات لم تكن قطيعةً في شرحهم. ممَّا أدى إلـى نشوء خلافاتٍ فـي اسميتها أو حرفيتهـا. وفـي عملهـا، أو إهمالها. وفي آثارها في التركيب النحوي.

فَضمير الفصل يملُك أسراراً تركيبية لها انعكاساتها الدلالية في السياق النحوي. فهي تفضِّل ما أجملَ، وتوضح ما أُبهمَ. وَنَستشفُ هذه الحقيقة من خلال اسمه ((الفَصل)) و ((العِماد)).

ويختلف النحاةُ في اسميتهِ أو حرفيتهِ، نظراً لغياب عَمَلهُ فيما بعدهُ من السِّياق، إذ ينحصرُ عملهُ في التوكيد والابتداء والبدلية.

وخلاصـةُ مـا خرجـتُ بـه أنَّ الفصـلَ ضـميرٌ يُؤكـدُ مـا أُبهـم، ويفصـلُ مـا أجمـلَ. وقـد وردَ الضـميرُ فـي القـرآن الكـريم مـراراً، ليتوزع بين معاني عديدة تبعاً للسياق التركيبي.

وقد تناولت في بحثي: حقيقة التركيب والدلالة، موضحاً حقيقة التركيب وحقيقة الدلالة.

ثم عرضتُ تعريف ضمير الفصل، موضحاً أن الاختلاف في التسمية يرجع إلى الاختلاف في عملة ودلالتهِ.

وبعدها بحثتُ ((حُكمُهُ الإعرابي)) ناقشتُ اختلاف النحاة في اسميتهِ وحرفيتهِ.

وعرضتُ وظيفتُه، أي: أثرهُ في السياق التركيبي وما يؤدي من معانٍ مختلفة.

ومن ثمَّ تكلمت عن موقعه في السياق، إذ الأصل فيه أن يقع بين المبتدأ والخبر، لأنهُ يميز بين الخبر والصفة. وبعدها وضحتُ شروط ضمير الفصل.

وعرجتُ بعدها على إعراب ضمير الفصل مُؤكداً أن ضمير الفصل لا يعمل فيما قبلهُ ولا فيما بعدهُ.

وبعدها ناقشتُ ضمير الفصل عند المحدثين، إذ وقفت عند أبرز من وقف عند ضمير الفصل كالمخزومي وفاضل السامرائي وعباس حسن وغيرهم.

حقيقة التركيب والدلالة

إنَّ مصطلح: ((التركيب)) يعني: التأليف أو نظم المفردات في شكلٍ معين، وهو لا يعني الجملة المفيدةُ في كلِّ السِّياقات، فقد يعني تأليف الحروف لتكوين كلمة[1].

وقد أوضح السكاكي هذا المعنى بتعريفهِ للنحو: ((أعلم أنَّ علمَ النحو هو أنْ تَنْحُوَ إلى معرفة التركيب فيما بين الكَلِم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين

[1] ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة – ١١٨.

مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلكَ الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض))[١].

وكان عبد القاهر الجرجاني قد أصَّلَ هذه الحقيقة بقوله: ((واعلم أنْ ليس النظم إلاَّ أن تضع كلامَكَ الوضع الذي يقتضيه (علم النحو)، وتعمل على قوانينه وأصولهِ وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها))[٢].

أما مصطلح ((الدلالة)) فيعني ((دراسة لمعنى الكلمات))[٣] وقيل: علم الدلالة: هو دراسة المعنى[٤].

فالمعنى هو ((الموضوع بإزاء اللفظ، أي أنهُ المعنى الذي يُفهمُ من اللفظ. .. وهذا النوع من المعنى هو المقصود عند إطلاق لفظ (المعنى)))[٥].

والمعنى قسمان:

١- المعنى الوظيفي ((النحوي)): الذي يقوم بتحديد اللفظة في ((صيغتها ووضعها)) كُلاً على حدة.

٢- المعنى الدلالي ((السياقي)): وهو المعنى المقصود من السياق التركيبي للجملة[٦].

---

[١] مفتاح العلوم – ٣٣.

[٢] دلائل الإعجاز – ٨١ -٨٢.

[٣] اللسانيات والدلالة – ٢٥.

[٤] ينظر: المصدر نفسه – ٢٥.

[٥] وصف اللغة العربية دلالياً – ٢٠١.

[٦] ينظر: مناهج البحث في اللغة – ٢٢٧-٢٢٨، ووصف اللغة العربية دلالياً – ٢٠١-٢٠٢.

فالتفاعل بين الكلمات ووظائفها النحوية في جملة تفاعل دلالي نحوي معاً[١].

لذا تعني الدلالة التركيبية: الدلالة الناشئة عن العلاقة بين وحدات التركيب أو المستمد من ترتيب وحداته على نحوٍ يوافقُ القواعد[٢].

من هنا يتضح لنا أن النحو: ((يعني علم التراكيب الذي يحيط بدراسة القواعد التي تحكم بناء الجملة وتركيبها، والضوابط التي تضبط كل جزءٍ منها، وعلاقة هذه الأجزاء بعضها ببعض))[٣].

فالنحو: ((هو النظم الذي يكشف عن المعاني، ويعطي للألفاظ البعد المطلوب من أجل الإفصاح عن الدلالة))[٤].

تعريف ضمير الفصل:-

اختلف النحاة في حقيقة تسمية هذا الضمير، ويَرجعُ هذا الاختلاف الى تنوع عمله ودلالته في التركيب.

إذ ذهب البصريون إلى تسميته بـ ((ضمير الفصل)) قال الرضي: ((سُمِّيَ فَصلاً لِفصلِه الاسم الذي قبله عما بعدهُ بدلالتهِ على أنهُ ليس من تمامهِ، بل هو خبرُهُ))[٥].

---

[١] ينظر: علم اللغة بين التراث والمعاصرة – ١٩٦، والنحو والدلالة – ٨٥.

[٢] ينظر: أثر الوقف على الدلالة التركيبية – ٦٧-٦٨.

[٣] أصول تراثية في اللسانيات الحديثة – ١٥.

[٤] علم الدلالة – أصولهُ ومباحثهُ في التراث العربي – ١٥١.

[٥] شرح الرضي – ٤٦٥/٢.

وما يؤكد هذا ما وردَ في الكتاب في باب البدل: ((وليس هذا بمنزلة قولك: أظنُّهُ هو خيراً منكَ، من قبل أنَّ هذا موضعُ فصلٍ))[1]. ثم أردفَ قائلاً: ((وإنما فصلَ لأنكَ إذا قلتَ: كان زيدٌ الظريف، فقد يجوز أن تريدَ بالظريف نعتاً لزيد، فإذا جئت بـ ((هو)) أعلمت أنَّها متضمنة للخبر، وإنما فصل لما لا بُدَّ له منه))[2].

ويعني الفصل أنَّ هذه الضمائر تدخل زوائد على المبتدأ المعرفة وخبرهِ، وما كان بمنزلة الابتداء والخبر ليُبينَ بأنَّ الخبرَ معرفة، أو بمنزلة المعرفة[3].

وقال الأخفش: ((وإنما جعلوا هذا المضمرَ نحو قولهم: هو وهما وأنتَ، زائداً في هذا المكان، ولم يُجعل في مواضع الصفة ؛ لأنَّهُ فصلٌ أرادَ أن يبين بهِ أنهُ ليس بصفة ما بعدهُ لما قبلهُ، ولم يحتج إلى هذا في الموضع الذي لا يكون لهُ خبرٌ))[4].

بينما يسميه الكوفيون ((عماداً)) قال ابن السراج: ((وهذا الباب يُسميه الكوفيون العماد. وقال الفراء: أدخلوا العمادَ ليُفرقوا بين الفعل والنعت ؛ لأنكَ لو قلتَ: زيدٌ العاقل ؛ لأشبه النعتَ، فإذا قلتَ: زيدٌ هو العاقلُ، قطعت ((هو)) عن توهم النعت))[5].

---

(1) الكتاب – ٣٨٧/٢.

(2) المصدر نفسه – ٣٨٨/٢.

(3) ينظر: الأصول في النحو – ١٢٥/٢.

(4) معاني القرآن للأخفش – ٣٢٢/٢.

(5) الأصول في النحو – ١٢٥/٢.

وعلةُ تسميتهِ عماداً ؛ لأنهُ حافظٌ لما بعدهُ حتى لا تسقطُ عنهُ الخبرية، فهو كالعماد للبيت الحافظ له من السقوط[1].

وقيل سُميَ عماداً عندهم ؛ لأنهُ يُعتمد عليه في الفائدة، أو يتبين به أنَّ الثاني خبرٌ لا تابعٌ، أي أنَّ الثاني ليس بتابعٍ للأول[2].

وقد بيَّنَ ابن مالك علةَ التسميتين بقولهِ: ((الضمير المسى فصلاً وعماداً كـ (هو) من قولك: حَسبتُ زيداً هو الكريم، فَسُميَ فصلاً للفصل به بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعاً، وَسُميَ عماداً لأنهُ معتمدٌ عليه في تقرير المراد ومزيد البيان))[3].

حُكمُـــهُ الإعرابـــــــــي:-

إنَّ المتتبعَ لضمير الفصل يَجدُ أنَّ النُّحاةَ يختلفون فيه بين الاسمية والحرفية، وَنَلمحُ أنَّ القولَ بحرفيتهِ سادَ على القول بإسميتهِ.

والسَّببُ في هذا الترجيح أنَّ النحاة لم يجدوا لهُ وظيفةً إعرابية في السِّياق التركيبي، بل إنهم رَأوا فيه معنى الحرف.

أوضح ابن مالك هذا الرأي بقوله: ((فالأكثرون على أنهُ لا موضع له، لأنَّ الغرضَ به الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبراً

---

[1] ينظر: شرح الكافية – ٤٥٦/٢.

[2] ينظر: شرح الجمل – ٦٥/٢.

[3] شرح التسهيل – ١٦٣/١.

لا صفةً، فاشتدَ شَبهه بالحرف إذ لم يُجاءُ بهِ إلا لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضعٍ من الإعراب))[1].

ويُؤكد الرضي هذهِ الحقيقة بقولهِ: ((ثَمَّ لما كان الغرضُ المهم من الإتيان بالفصل ما ذكرنا، أي دفع التباس الخبر الذي بعدهُ بالوصف، وهذا هو معنى الحرف، أعني إفادة المعنى في غيرهِ صار حرفاً، وانخلع عنهُ لباسُ الإسمية، فلزمَ صيغةً معينة، أي: صيغة الضمير المرفوع))[2].

وذهب ابن عصفور إلى هذا المذهب: ((والصحيح أنَّها حروف ؛ لأنَّ أسماءً لا موضع لها من الإعراب لم تُوجد في كلامهم))[3].

ونقل الرضي عن الخليل وسيبويه أنه اسمٌ زائدٌ لا وظيفة إعرابية له، إذ يقول: ((الأظهر عند البصريين أنه اسمٌ مُلغى بمنزلة (ما)، إذا ألغيت في نحو إنَّما))[4].

ويُؤيد ابن الحاجب رأيَ الخليل وسيبويه: ((ولا يستقيم أن يكون حرفاً ؛ لأنَّ الحروف تلزمُ طريقةً واحدةً، وهذا يتغيرُ باعتبار مَنْ هو لهُ بالتكلم والغيبة والخطاب، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وهذهِ أحكام الضمائر، فدلَّ على أنه ليس من

---

[1] شرح الشافية – لابن مالك – ١/٢٤٤-٢٤٥.

[2] شرح الكافية – ١/٢٦.

[3] شرح الجمل – ٢/٦٥-٦٦.

[4] شرح الكافية – ٣/٦٦.

قبيل الحروف. .. وأما حرف جيء به غير مبين، مختلف كاختلاف الضمائر فليس بمعهود في اللغة. فالصحيح إذن أنَّها ضمائر))[١].

ونجدُ أن خلافَ النحاة حول حرفية ضمير الفصل، أو اسميته يقودنا إلى خلافهم في كيفية إعرابهِ.

ذهب البصريون إلى عدم عملهِ، لأنهُ اسمٌ مُلغى لا موضع له من الإعراب[٢].

وعلل الأنباري مذهب البصريين بقولهِ: ((إنهُ لا موضع له من الإعراب، لأنهُ إنَّما دخل لمعنى وهو الفصلُ بين النعت والخبر، ولهذا سُمي فَصلاً، كما تدخل الكاف للخطاب في ذلك، وتلك، وتُثنى وتُجمع، ولاحظَّ لها في الإعراب، وما التي للتوكيد، ولاحظَّ لها من الإعراب. . فكذلك هاهنا))[٣].

أما الكوفيون فَيَرون أنَّ له موضعاً من الإعراب، ولكنهم اختلفوا في هذا الموضع. ((الكوفيون يجعلون لهُ محلاً من الإعراب، ويقولون: هو تأكيد لما قبلهُ. .. وبعض النحاة يقول: حكمُهُ في الإعراب حكم ما بعدهُ ؛ لأنهُ يقع مع ما بعدهُ كالشيء الواحد، ولذا تدخل عليه لامُ الابتداء في نحو: ((إنَّكَ لأنتَ الحليمُ))[٤]))[٥].

---

[١] الإيضاح في شرح المفصل – ٤٧١/١.

[٢] ينظر: شرح المفصل – ١١٣/٣، وهمع الهوامع – ٦٨/١.

[٣] الإنصاف في مسائل الخلاف – ٧٠٧/٢.

[٤] هود – ٨٧.

[٥] شرح الكافية – ٦٦/٣-٦٧.

ففي قولنا: ((زيدٌ هو القائم)) يكون محل الضمير رفعاً عند الكسائي والفراء كليهما. ويكون محلُهُ النصبَ كذلكَ عند الرجلين كليهما في نحو: ((ظننتُ زيداً هو القائم))، غير أنه في نحو: ((كان زيدٌ هو القائم)) يكون في محل نصب عند الكسائي، وفي محل رفع عند الفراء، والأمرُ بالعكس تماماً بينهما في نحو: ((إنَّ زيداً هو القائم)) ؛ فهو في محل نصب عند الفراء، وفي محل رفع عند الكسائي))[١].

وقد ردَّ الأنباري كلام الفراء بقولهِ: ((هذا باطل لأنَّ المكنيَّ لا يكونَ تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس لهُ نظيرٌ في كلامهم لا يجوز أن يُصارَ إليه))[٢].

وَرَدَّ أيضاً كلامَ الكسائي: ((هذا باطلٌ أيضاً ؛ لأنهُ لا تعلُّقَ لهُ بما بعدهُ ؛ لأنَّهُ كنايةٌ عما قبلهُ، فكيف يكون مع ما بعدهُ كالشيء الواحد))[٣].

بينما انتصر ابن الحاجب لرأي الكوفيين: ((وهذه الضمائر لا تخلو إما أن يكون لها موضعٌ من الإعراب أو لا. وباطلٌ ألاَّ يكون لها موضعٌ من الإعراب ؛ لأنَّها كلها في التركيبات لها موضع من الإعراب فتعين أن يكون لها موضعٌ من الإعراب. .. وإنما قلنا إنَّ

---

[١] ينظر: ارتشاف الضرب – ٩٥٨/٢.

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف – ٢٢٧، مسألة رقم (١٠٠).

[٣] المصدر نفسه – ٢٢٧، مسألة رقم (١٠٠).

لها موضعاً من الإعراب، لأنَّها مُضمرة فتجري على قياس باب المضمرات))[1].

وظيفـــتُـــــهُ:-

إنَّ اختلاف النحاة في اسمية الضمير أو حرفيته يرجع إلى عدم عمل الضمير في السياق التركيبي.

فالغرضُ الذي يُؤتى لأجلهِ ضميرُ الفصل هو الفصلُ بين الخبر والنعت، أو بين الخبر والتابع عموماً.

غير أنَّ بعض النحاة ذكروا له ثلاث فوائد، وهي:[2]

أولاً: **الفائدة اللفظية:** وهي الإعلام بأنَّ ما بعدهُ خبرٌ لا تابع. قال ابن يعيش: ((والغرض من دخول الفصل في الكلام. .. وأنَّ الذي بعدهُ خبرٌ، وليس بنعتٍ، وقيل: أتي به لِيُؤذِنَ بأنَّ الخبر معرفةٌ))[3].

وهذا ما قاله سيبويه: ((إذا ابتدئتَ الاسمَ فإنما تبتدئهُ لما بعدهُ، فإذا ابتدأت وجبت عليك مذكور بعد المبتدأ لا بُدَّ منهُ، وإلاَّ فَسَدَ الكلامُ ولم يَسُغ لكَ، فكأنهُ ذكر (هو) ليستدل المحدث أنَّ ما بعد الاسم ما يُخرجه مما وجب عليه، وأنَّ ما بعد الاسم ليس منهُ))[4].

قال ابن هشام: ((وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة،

---

[1] الإيضاح في شرح المفصل – ٤٧٠/١.

[2] ينظر: همع الهوامع – ٢٨٦/٢.

[3] شرح المفصل – ٣٢٩/٢.

[4] الكتاب – ٣٨٩/٢.

وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو ((كنت أنتَ الرقيبَ عليهم))[١] والضمائر لا تُوصف))[٢].

ثانياً: **الفائدة المعنوية:** وهي التأكيد، ولهذا سمَّاه الكوفيونَ ((دعامة)) ؛ لأنهُ يُدعم به الكلام ، اي يقوي ويؤكد ومن ثم لايجمع بينه وبين التأكيد فلا يقال:((زيدٌ نفسهُ هو الفاضلُ)). فلا يجوز الجمع بين (نفسه)) التوكيد المعنوي، و ((هو)) ضمير الفصل، يقول سيبويه: ((ويدلُكَ على أنَّ الفصل كالصِّفة أنهُ لا يستقيم: ((أظنُّهُ هو إياهُ خيراً منكَ))، إذا كان أحدهما لم يكن الآخر ؛ لأنَّ أحدهما يُجزئ من الآخر ؛ لأنَّ الفصل هو كالصفة والصفة كالفصل، وكذلك: ((أظنُّهُ إياهُ هو خيراً منهُ)) ؛ لأنَّ الفصل يجزئ من التوكيد، والتوكيد منه))[٣].

ويوضح ابن يعيش هذه الفائدة بقولهِ: ((وإنما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، لأنَّ فيه ضرباً من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل، نحو: ((قمتُ أنا))، و ((اسكُنْ أنتَ وزوجكَ الجنة))[٤]، وذلك من المعنى وجب أن يكون المضمرُ هو الأوَّل في المعنى، لأنَّ التأكيد هو

---

[١] المائدة – ١١٧.

[٢] مغني اللبيب – ١٠٣٣/٢.

[٣] الكتاب – ٣٨٩/٢.

[٤] لأعراف – ١٩.

المُؤكَّدُ في المعنى، ولهذا المعنى يسميه سيبويه وَصفاً كما يسمي التأكيد المحضَ))[1].

وقد ردَّ ابن الحاجب هذه الوظيفة: ((لا جائز أن يكون تأكيداً ؛ لأنهُ لو كان تأكيداً لم يخلُ إما أن يكون لفظياً، وإما أن يكون معنوياً لا جائز أن يكون لفظياً ؛ لأنَّ اللفظي إعادة اللفظ الأول بعينهِ إنْ كان ظاهراً. .. ولا جائز أن يكون معنوياً ؛ لأنَّ المعنوي بألفاظ تحفظ ولا يُقاس عليها))[2].

ويمكن بيانُ حقيقة أنهُ لا خلافَ بين كلام ابن الحاجب وكلام سيبويه وابن يعيش، وذلك لأن سيبويه لا يعني التوكيد الاصطلاحي الذي هو أحد أنواع التوابع، وإنما يعني التوكيد بالمعنى اللغوي العام الذي يتم بوسائل كثيرة منها القسم، والأحرف المشبهة. .. إلخ.

ثالثاً: **الفائدة المعنوية:** وهي الاختصاص أو الحصر. أوضح الزمخشري هذه الفائدة في معرض تفسيره لقوله تعالى: ((وأولئكَ هُم المفلحونَ))[3]. إذ قال: ((و ((هم)) فصلٌ. وفائدته الدلالة على أنَّ الواردَ بعدَهُ خبرٌ لا صفةٌ، والتوكيد، وإيجاب أنَّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره))[4].

---

[1] شرح المفصل – ٣٢٩/٢.

[2] الأمالي النحوية – ١٠١/٤.

[3] البقرة – ٥.

[4] الكشاف – ٤٦/١.

واستدل ابن الحاجب على إفادة الحصر في ضمير الفصل من جهتين:

١- في قوله تعالى: ((وإنَّ جُندَنا لَهُمُ الغالبونَ))[١]. فالضمير لم يُؤتَ به إلاَّ للإعلام بأنهم الغالبونَ دونَ غيرهم وهذا معنى الحصر.

٢- قوله تعالى: ((وما ظلمناهم ولكن كانُوا هُمُ الظالمين))[٢]. فلا فائدة هنا سوى الحصر[٣].

وهذا ما ذكره السهيلي من أنَّ ضميرَ الفصل يُفيدُ الاختصاص ؛ فإذا قلتَ: ((كان زيدٌ القائم))، كانَ إخباراً عن زيد بالقيام، واحتمل أن يكون غيرُهُ قد شاركه فيه، وإذا قلت: ((كان زيدٌ هو القائم)) أفادَ تخصيصه بالقيام دون غيرهِ[٤].

موقع ضمير الفصل:-

تبين لنَّا الغرضَ الرئيس لضمير الفصل هو الفصل بين الخبر والنعت خاصةً، أو بين الخبر والتابع عامةً، كان مكانه الأصلي هو بين ركني الجملة الاسمية.

---

[١] الصافات – ١٧٣.

[٢] الزخرف – ٧٦.

[٣] ينظر: الأمالي النحوية – ١٠٥/٤.

[٤] ينظر: ارتشاف الضرب – ٤٩٥/١، ومغني اللبيب – ١٠٣٤/٢.

قال ابن يعيش: ((أن يكونَ بين المبتدأ وخَبره، أو ما هو داخلٌ على المبتدأ وخبرهِ من الأفعال والحروف، نحو: ((إنَّ)) وأخواتها، و ((كان) وأخواتها، و((ظننتُ)) وأخواتها))[1].

وقيل: ((وضمير الفصل إنما يتوسط بين المبتدأ والخبر، لا بين الموصوف وصفتهِ))[2].

قال ابن يعيش: ((ووجب أن يكونَ ما بعدهُ معرفةً أيضاً ؛ لأنهُ لا يكون ما بعدهُ إلا ما يجوز أن يكونَ نعتاً لما قبلهُ، ونعتُ المعرفة معرفة. فلذلك وجبَ أن يكون بين معرفتين))[3].

وينبغي في هذا الضمير أن يقع أيضاً بعد ناسخٍ من باب ((ظنَّ)) شريطة أن يكون المفعول الأول معرفة غير ضمير، وأن يكون الثاني ذا لام تعريف صالحاً لأن يقع نعتاً للأول، نحو: ((ظننتُ زيداً هو الناجح))[4].

قال سيبويه: ((هذا باب ما يكون فيه (هو) و (أنت) و (أنا) و (نحن) وأخواتهن فصلاً. اعلم أنهنَّ لا يكنَّ فصلاً إلا في الفعل، ولا يكنَّ كذلكَ إلا في كل فعلٍ الاسم بعدَهُ بمنزلتهِ في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء))[5].

---

[1] شرح المفصل – ٣٢٩/٢.

[2] الكليات – ٥٧١.

[3] شرح المفصل – ٣٣١/٢.

[4] ينظر: شرح الكافية – ٦٥/٣.

[5] الكتاب – ٣٨٩/٢.

يتضح أن سيبويه لم يذكر الفصل مع المبتدأ والخبر المجردين من النواسخ على الإطلاق، وإنما اقتصر كلامُهُ عنهُ على الأفعال الناسخة فقط، أي مع الأفعال التي لا تتم بالمرفوع وحدهُ، ولا بالمنصوب وحدهُ.

وأكدَ الفراء ذلك بقوله: ((لا يكون العمادُ مُستأنفاً به حتى يكون قبلَهُ ((إنَّ)) أو بعض أخواتها أو ((كان)) أو ((ظنَّ))))[1].

وذهب بعض النحاة[2] إلى وقوع الفصل قبل المضارع، مستدلين بالآيات الكريمة ((إنهُ هو يُبدئُ ويُعيدُ))[3]. وقوله تعالى: ((ومكرُ أولئكَ هُوَ يَبورُ))[4].

قال الرضي: ((وأجاز المازني وقوعهُ قبل المضارع لمشابهتهِ للاسم، وامتناع دخول اللام عليه، فشابه الاسم المعرفة. .. ولا يجوز: ((زيدٌ هو قال)) ؛ لأنَّ

الماضي لا يُشابهُ الأسماء حتى يقال فيه كأنَّهُ اسمٌ امتنع دخول اللام عليه))[1].

---

[1] ينظر: شرح الكافية – ٣ ٦٤.

[2] ينظر: شرح الكافية – ٣ ٦٤.

[3] البروج – ١٣

[4] فاطر – ١٠.

وردَّهُ الرضي: ((وهذا)) دعوى بلا حُجة، وقوله تعالى: ((ومكرُ أولئكَ هو يبورُ)) ليس بنصٍّ في كونه فصلاً لجواز كونه مبتدأ ما بعدهُ خبرُهُ، وقوله: ((ولا يجوز: ((زيد هو قال))، ليس بشيءٍ لقوله تعالى: ((وأنهُ هو أضحكَ وأبكى وأنه هو أماتَ وأحيا))[٢]))[٣].

وبعد الاستقراء يتضح أن ضمير الفصل يقع في المواضع الآتية:-

١- بين المبتدأ والخبر.
٢- بين اسم ((كان)) أو إحدى أخواتها.
٣- بين اسم ((إنَّ)) أو إحدى أخواتها.
٤- بين الحال وصاحبها.
٥- بين مفعول ((ظنَّ)) الأول أو إحدى أخواتها والمفعول الثاني.
٦- بين النكرة والمعرفة[٤].

١- بين المبتدأ والخبر:

يكثر وقوع ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر كقوله تعالى: ((أولئِّكَ هُمُ الخاسرون))[٥]. إذ يجوز في ((هم)) أن يكون مبتدأ

---

[١] شرح الكافية – ٦٤/٣.
[٢] النجم – ٣٤-٤٤.
[٣] شرح الكافية – ٦٤/٣.
[٤] ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم – ٢ / ١٣٩٩.
[٥] البقرة – ٢٧.

وخبرهُ ((الخاسرون)) والجملة الاسمية في موضع خبر لـ ((أولئك)) وأن يكون فصلاً زائداً على أنَّ الخبر ((الخاسرون)).

وقد ورد ضمير الفصل مقدماً على المبتدأ والخبر حملاً على مذهب الفراء، كقوله تعالى: ((وإنْ يأتُوكم أسارى تُفادوهم وهو مُحرَّمٌ عليكم إخراجُهُم))[1]. في الضمير ((هو)) أقوال أشهرها: ١. أن يكون ((هو)) في موضع رفع مبتدأ و ((محرم)) خبر مقدم والجملة الاسمية في موضع خبر لـ ((هو)) الذي هو ضمير الشأن. ٢. أن يكون ((هو)) ضمير فصل قُدِّم مع الخبر. التقدير: إخراجُهُم هو محرمٌ عليكم[2].

٢- **<u>بين اسم (كان) وخبرها:</u>**

منه قوله تعالى: ((الذينَ كذَّبوا شُعيباً كانوا هُمُ الخاسرين))[3]. ((هم)) ضمير فصل، ويجوز أن يكون بدلاً من الضمير في ((كانوا))[4].

٣- **<u>بين اسم ((إنَّ)) وخبرها:</u>**

ومنه قوله تعالى: ((ألا إنَّهُم هُمُ المُفسدونَ))[5]. يجوز أن يكون ((هم)) مبتدأ خبرُهُ ((المفسدون)) والجملة الاسمية في موضع خبر لـ ((إنَّ)) ويجوز أن يكون فصلاً على أنَّ الخبر

---

[1] البقرة – ٨٥.

[2] ينظر: البحر المحيط – ٤٦٩/١– ٤٧٠.

[3] الأعراف – ٩٢.

[4] ينظر: البحر المحيط – ٥/ ٩٥.

[5] البقرة – ١٢.

مفرد. قال أبو حيان: ((ويحتمل هم أن تكون تأكيداً للضمير في أنهم وإن كان فصلاً، فعلى هذين الوجهين يكون المفسدون خبراً لأن، وأن يكون مبتدأ ويكون المفسدون خبرهُ. والجملة خبر لأن))[1].

ويكثر مجيء ضمير الفصل بين اسم ((إنَّ)) وخبرها الجملة الفعلية، ومنه قوله تعالى: ((ألم يَعلموا أنَّ الله هو يقبلُ التوبة عن عبادهِ))[2]. فـ ((يقبلُ التوبةَ)) في موضع الخبر لـ ((هُوَ)).

ومنه قوله تعالى: ((وأنَّهُ هو أضحكَ وأبكى))[3]. فجملة ((أضحكَ)) خبر
لـ ((أنَّ)) و ((هو)) ضمير الفصل.

ومنه قوله تعالى: ((إنَّ رَبَّكَ هو يفصلُ بينَهُم))[4]. فـ ((هو)) في موضع رفع مبتدأ خبرهُ الجملة الفعلية ((يفصل)) والجملة الاسمية خبر لـ ((إنَّ)).

قال أبو البركات الأنباري: ((هو – ها هنا – فصل ؛ لأنَّ ((يفصل)) فعل مضارع، ولو كان فعلاً ماضياً لم يَجز، فإنهم يَجيزون: زيدٌ هو يقومُ))[5].

---

[1] البحر المحيط – ١/ ١٠٨– ١٠٩.

[2] التوبة – ١٠٤.

[3] النجم – ٤٣.

[4] السجدة – ٢٥.

[5] البيان في غريب القرآن – ٢١٧/٢.

٤- **بين الحال وصاحبها:**

جاء ضمير الفصل بين الحال وصاحبها في قوله تعالى: ((قال يا قوم هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرُ لكم))[١] . إذ قرأ عيسى بن عمر ((أطهرَ)) بالنصب، على الحال وعلى أن يكون ((بناتي)) خبر للمبتدأ ((هؤلاء)) و ((هُنَّ)) ضمير فصل. غير أن بعض النحاة رفضوا هذا التوجيه: ((هؤلاء مبتدأ، وبناتي، ابتداءً ثانياً، وهُنَّ: خبرُهُ، والمبتدأ الثاني وخبرُهُ خبر المبتدأ الأول، و(أطهرَ) منصوبٌ على الحال، والعامل فيها معنى الإشارة كقولك: هذا زيدٌ هو ذاهباً))[٢].

٥- **بين ((ظَنَّ)) وأخواتها:**

منه قوله تعالى: ((وَجَعلنا ذريَّتَهُ هُمُ الباقينَ))[٣] فـ ((هم)) ضمير فصل بين مفعولي ((جعل)).

٦- **بين النكرة والمعرفة:**

ذهب الكوفيون إلى جواز وقوع ضمير الفصل بين نكرتين، كقوله تعالى: ((أنْ تكون أمَّةٌ هي أربى من أمَّةٍ))[٤].

فـ ((هي)) ضمير فصل عند الكوفيين، ولا يجوز عند البصريين لأن ((أمَّةٌ)) نكرة. ولذلك فـ ((هي)) مبتدأ خبرهُ ((أربى من أمَّةٍ))، والجملة الاسمية خبر ((كان))، ويجوز أن

---

[١] هود – ٧٨.

[٢] البيان في غريب القرآن – ١٩/٢.

[٣] الصافات – ٧٧.

[٤] النحل – ٩٢.

تكون ((كان)) تامة فتكون الجملة الاسمية من ((هي أربى من أمَّةٍ)) في موضع نعت لـ ((أمة))[١].

((أجاز الكوفيون أن تكون ((هي)) فاصلة، لا موضع لها من الإعراب، و ((أربى)) في موضع نصب خبر ((كان)) وهو قياس قول البصريين ؛ لأنهم أجازوا أن تكون ((هي)) و ((هو)) و ((أنت)) و ((أنا)) وشبه ذلك، فواصل لا موضع لهنَّ من الإعراب مع ((كان)) وأخواتها، و((إنَّ)) وأخواتها، وظنَّ وأخواتها، إذا كان بعدهُنَّ معرفة أو ما قارب المعرفة ؛ و ((أربى من أمة)) هو مما يقرب من المعرفة، لملازمة ((مِن)) لأفعل، ولطول الاسم))[٢].

شـــروط ضميـــر الفصـــل:-

تنقسم شروط ضمير الفصل على أقسامٍ ثلاثة:-

أولاً: الشروط المتعلقة بذات الضمير:

لهُ شرطان:

١- أن يكون من ضمائر الرفع المنفصلة، فلا يجوز: ((زيدٌ إياهُ الفاضل)) لقول ابن يعيش: ((لأنَّ فيهِ ضرباً من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل. نحو: ((قمتُ أنا)) و((اسكن أنتَ وزوجُكَ الجنَّةَ))[٣]))[١].

---

[١] ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن – ٦٨/٢.

[٢] مشكل إعراب القرآن – ٤٠٠ – ٤٠١.

[٣] البقرة – ٣٥.

٢- أن يُطابق ما قبلهُ في الدلالة على التكلم أو الخطاب أو الغيبة، كقوله تعالى: ((كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم))[٢]. وليس من الفصل قولنا: ((كنتَ هو الفاضل)) لافتقاده للمطابقة[٣].

ثانياً: ما يُشترط فيما قبلهُ:

اشترط النحاة فيما قبل ضمير الفصل شرطين:

١- أن يقع بعد معرفة. والعلةُ في ذلك: ((وإنما وجبَ أن يكون بعد معرفةٍ ؛ لأنَّ فيه ضرباً من التأكيد، ولفظهُ لفظُ المعرفة))[٤].

وأجاز بعض الكوفيين كونه نكرةً، نحو: ((ما ظننتُ أحداً هو القائم)). وحملوا عليه قوله تعالى: ((أنّ تكونَ أمَّةٌ هي أربى من أمَّة))[٥]. فقدروا ((أربى)) منصوبةً[٦].

((وقد أجاز الفراء في ((هي)) أن يكون اسماً وعماداً، ومن ثم جاز في ((أربى)) النصب والرفع، فالنصب تكون ((هي)) عماداً، والرفع تكون ((هي)) اسماً مبتدأ، وأربى الخبر))[٧].

---

[١] شرح المفصل – ٢/ ٣٢٩.

[٢] المائدة – ١١٧.

[٣] ينظر: شرح المفصل – ٢/ ٣٣١.

[٤] شرح المفصل – ٣٣١/٢.

[٥] النحل – ٩٢.

[٦] ينظر: مغني اللبيب – ١٠٣٠/٢.

[٧] معاني القرآن – ١١٣/٢.

٢- أن يقع بعد مبتدأ في الحال، أو في الأصل، وهذا يعني أن ضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصلُه المبتدأ، كقوله تعالى: ((أولئكَ هُمُ الوارثون))[١]. وقوله تعالى: ((وكُنَّا نحنُ الوارثين))[٢]. وقوله تعالى: ((إنْ تَرَنِ أنا أقل منكَ مالاً وَوَلَداً))[٣]. وقوله تعالى: ((وإنا لنحنُ الصَّافون))[٤].

ثالثاً: ما يُشترط فيما بعدَهُ:

يُشترط بعد ضمير الفصل شرطان:

١- كونُهُ خبراً في الأصل أو الحال، كقوله تعالى: ((أولئِّك هُمُ الخاسِرون))[٥]. وقوله تعالى: ((إنَّ لنا لأجراً إن كنا نحن الغالبين الغالبين))[٦].

٢- أن يكون معرفةً أو ما أشبه المعرفة، قال ابن يعيش: ((ووجبَ أن يكون ما بعدَهُ معرفةً أيضاً، لأنهُ لا يكون ما بعدَهُ إلا ما يجوز أن يكون نعتاً لما قبلهُ، ونعتُ المعرفةِ معرفةً، فلذلك وجبَ أن يكون بين معرفتين))[٧].

---

[١] المؤمنون – ١٠.

[٢] القصص – ٥٨.

[٣] الكهف – ٣٩.

[٤] الصافات – ١٦٥.

[٥] البقرة – ٢٧.

[٦] الشعراء – ٤١.

[٧] شرح المفصل – ٣٣١/٢.

إعـــــراب ضميـــــــر الفصـــــــل:-

من خلال البحث والتحليل تبين لنا أنَّ ضمير الفصل لا يعمل فيما بعدهُ، ولا يعمل فيما قبلهُ بهِ.

لذا يترجح لديَّ القول بحرفيتهِ: ((إنهُ في الحقيقة ليس ضميراً بالرغم من دلالتهِ على المتكلم، أو الخطاب، أو الغيبة ؛ وإنما هو حرفٌ خالصُ الحرفية، لا يعمل شيئاً، فهو مثل ((كاف الخطاب))))[1].

فوظيفتهُ الأصلية هو إزالة اللبس بين الخبر والنعت: ((إذ الخبرُ نعتً في المعنى، وذلك نحو قولك: ((زيدٌ هو القائمُ))، لأنَّ الذي بعده معرفةٌ، يمكنُ أن يكون نعتاً لما قبلهُ، فلما جِئتَ بـ ((هو)) فاصلةً بيَّنَ أنَّكَ أردتَ الخبرَ، وأنَّ الكلامَ قد تمَّ به لفصلكَ بينهما، إذ الفصلُ بين النعت والمنعوت قبيحٌ))[2].

مع الإشارة إلى أنَّ ضمير الفصل يحتمل صوراً عدةً في

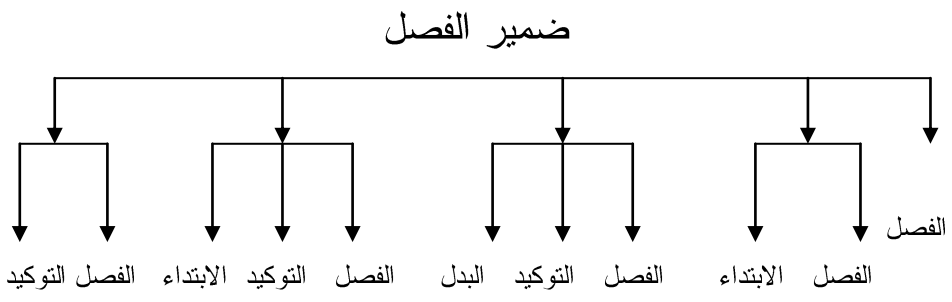

[1] النحو الوافي – ١/ ٢٣٠.

[2] شرح المفصل – ٢/٣٣٠.

ما يهمُنا أن هناك حالةً يجبُ فيه إعرابُهُ ضميراً للفصل، كما في المثال الآتي: ((كانَ الفائزُ هو عليٌّ)). إذ يجب إعرابُ ((هو)) ضميراً منفصلاً في محل رفع مبتدأ و((عليٌّ)) خبرهُ. والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر ((كان)).

وبغير هذا الإعراب لا نجدُ خبراً منصوباً له كان. كقوله تعالى: ((إنَّهُ هو التوابُ الرحيم))[1]. وقولهُ تعالى: ((إنهُ هو السميعُ العليمُ))[2]. فالضمير ((هو)) مبتدأ، وما بعدهُ خبرهُ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر ((إنَّ)).

ومنهُ قولهُ تعالى: ((إنَّ هذا لَهُوَ القَصَصُ الحَقَّ))[3]. فوجود الضمير عيَّنَ أن يكون ((القصص)) هو الخبر، ولولا الضمير لاحتمل أن يكون ((الحق)) هو الخبر، والقصص بدلاً من الضمير، فيكون المعنى: إنَّ هذا القصصَ هو الحقُّ[4]

ومثلُهُ قوله تعالى: ((ذلكَ هو الظَّلالُ البعيدُ))[5]. فوجود الضمير عيَّنَ أن يكون ((الظلال)) هو الخبر، ولولا ((هو)) لاحتمل أن يكون ((البعيد)) هو الخبر، والضلال تابعاً. فيكون المعنى: ذلكَ هو الضلالُ هو البعيدُ[6].

---

[1] البقرة – ٣٧.

[2] الأنفال – ٦١.

[3] آل عمران – ٦٢.

[4] ينظر: معاني النحو – ٤٨/١.

[5] الحج – ١٢.

[6] ينظر: معاني النحو – ٤٨/١.

ضميـــر الفصـــل عند المُحدثـــيـــن:-

أخذ لفيفٌ من الدارسين المحدثين يتهمون النحاةَ الأوائل بأنَّهم سلكوا بالنحو منهجاً عقلياً معقداً أدى إلى تشتيت الدرس النحوي الحقيقي بين التعليل والقياس والتأويل.

وسببُ هذا الاضطراب – كما يرى مهدي المخزومي أن النحاة درسوا النحو بالمنهج الكلامي الذي كان يشغُلُ الساحة آنذاك. مِمَّا تسللت مصطلحات كلامية إلى دراسة اللغة[1].

فيستدل بقول أبي علي النحوي: ((إنْ كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منهُ شيءٌ، وإن كان ما نقولهُ فليس معهُ منهُ شيءٌ))[2].

انعكست هذه القضية على بعض المسائل النحوية، ومنها ضمير الفصل، يقول عباس حسن عن ضمير الفصل: ((أنه في الحقيقة ليس ضميراً بالرغم من دلالتهِ على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، وإنما هو حرفٌ خالصُ الحرفية، لا يعمل شيئاً، فهو مثل ((كاف الخطاب)) في أسماء الإشارة. .. فمن الأنسب أيضاً تسميتُهُ ((حرف الفصل))، ولا يحسن تسميتُهُ ((ضمير الفصل)) إلا مجازاً بمراعاة شكله وصورتهِ الحالية، وأصلُهُ قبل أن يكون لمجرد الفصل))[3].

---

(1) ينظر: في النحو العربي – نقد وتوجيه – ٢٥-٢٦.

(2) نزهة الألباء – ٣٩٠.

(3) النحو الوافي – ١/٢٣٠.

أما فوزي الشايب فيقول: ((كل الأحكام والنتائج التي توصل إليها القدماء بشأن هذا النوع من الضمائر (الفصل) وخاصة البصريين مردودة ومرفوضة، نظراً إلى أنها قائمة على مقدمة باطلة، فحجتهم داحضة. .. بأنَّ الغرض من ضمير الفصل المقحم بين المبتدأ والخبر هو التمييز، أو إزالة إمكانية اللبس بين الخبر والتابع. وكل هذه الأوهام لها إلاَّ في أذهان القدماء فقط، وليس لها وجود البتة على أرض الواقع اللغوي))[1].

ويبين السبب بأنَّ ((كل هذه الأفكار والمعتقدات ناجمة في الواقع عن المنهج المعياري الذي تبناه القدماء العرب الذي جعلهم يولون اللغة المكتوبة الأولوية وجلَّ الاهتمام، وجعلهم ينظرون إلى اللغة المنطوقة على أنها ثانوية، أي تابعة للغة المكتوبة))[2].

ثم يقول: ((الاعتقاد بأنَّ وجودَ الضمير في جملةٍ مثل: ((محمدٌ هو الأمينَ)) الغرضُ منهُ رفع احتمال اللبس بين الخبر والنعت فيما لو قلنا: ((محمدٌ الأمين)) اعتقادٌ باطل، وهو بدعةٌ لغوية، أو هو تكتيك لغوي قائم على أساس اللغة المكتوبة الميتة، ومن المعروف أنَّ اللغة المكتوبة قناعٌ تتسترُ خلفهُ اللغة، إنَّها تقيم بيننا وبين اللغة حجاباً يمنعنا من رؤيتها كما هي. أما في اللغة المنطوقة الحية التي ينبغي لها أن تكون الأساس في الدراسة والوصف فليس هناك أي مجال للَّبس أو الخلط بين الخبر والنعت،

---

[1] ضميرا الشأن والفصل دراسة ومقاربة لسانية – ٦٢.

[2] المصدر نفسه – ٦٢.

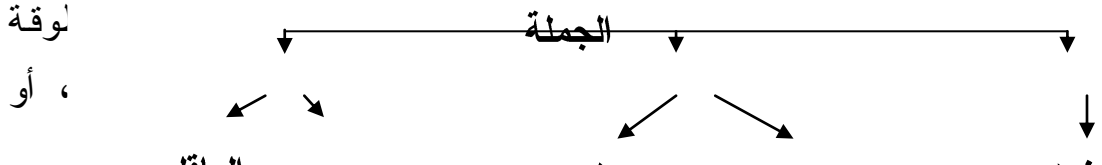

لوقة ، أو

وية

((٢)).

ويقول كمال بشر: ((والقاعدة أن تأتي الوقفة الكاملة مصاحبة بنغمة هابطة. دليلاً على تمام الكلام، ورمزها في الكتابة النقطة (.) وهذه هي الحال في الجمل والتراكيب التقريرية))((٣)).

أما خليل عمايرة فيناقش إعراب قولنا ((زيدٌ هو العاقلُ)) بأن ((زيد)) مبتدأ أول، و ((هو)) مبتدأ ثانٍ، أو ضمير فصل لا محل له من الإعراب، و((العاقل)) خبر للمبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر للمبتدأ الأول، أو خبر المبتدأ((٤)). كما في الشكل:

يعلل عمايرة هذا التنوع الإعرابي: ((الذي أدى إلى هذين الإعرابين هو الاتفاق على القاعدة القسرية. .. ((الظاهر لا يؤكد بمضمر)) فإن عرفنا أن المضمر هو الظاهر، وبغير عود المضمر على الظاهر المتقدم عليه لا يستقيم معنى الجملة، بل تبقى

(١) المصدر نفسه – ٦٣-٦٤.

(٢) ينظر: محاضرات في اللسانيات – ٢٥٧.

(٣) علم الأصوات – ٥٥٥.

(٤) ينظر: في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي – ٢٥٨.

مبهمة كإبهام المضمر: هو العاقلُ. والذي نراهُ أن الضمير ((هو)) توكيد للظاهر ((زيد)) لأنهُ هو في حقيقة الأمر))[(١)].

ثم يضع منهجاً لضمير الفصل بأنَّ أصل الجملة التوليدية هي: زيدٌ عاقلٌ = (م.خ)* ثم أضيفت إليها ((أل)) التعظيم، لتشير إلى تفرده في هذه الصفة فأصبحت: زيدٌ العاقلُ. ثم تحولت إلى: زيدٌ زيدٌ العاقلُ،

ثم إلى: زيدٌ هو العاقلُ

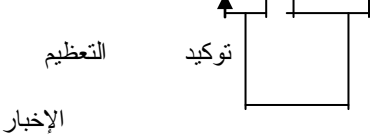

فقد جاء الضمير في سياق التعظيم والتوكيد بدلاً من الاسم الظاهر المؤكد للأول[(٢)].

ويمكن الرد على كلام المحدثين بأن ضمير الفصل أسلوبٌ من أساليب التوكيد، وذلك لرفع الشك عن المخاطب بأن ما بعدهُ خبرٌ – كلامٌ يأتي للفائدة، لبيان المبتدأ – لا وصفً، والوصفُ – حكم معلوم، فهو كلام معلوم للمخاطب، بأن هذا الكلام هو صفة للموصوف – وليس خبراً. ((أن طريقَ إفادتهِ توكيد الإسناد بين جزئي الجُملة هو إفادة معنى القصر، فإذا قلنا: زيدٌ هو القائمُ، معنى ذلك إنَّنا نقصرُ القيامَ عليه دون غيرهِ))[(٣)].

---

(١) ينظر: في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي – ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) ينظر:المصدر نفسه – ٢٥٩.

*(م.خ) يقصد بها المبتدأ والخبر

(٣) أسلوب التوكيد في القرآن الكريم – ١٤٧.

الخـــــــاتمـــــــــــة

بـان لـي بعـد هـذه الرحلـة البحثيـة فـي حقيقـة ضـمير الفصـل مـا يأتي:

١- إنَّ الاصطلاح النحوي بقي متأخراً في الوصول إلى مرحلة الاكتمال، وذلك لأنَّ الاصطلاح يرتبط بالدلالة الحقيقية للصيغة والسياق النحويين.
لذا اختلف النحاة في تحديد اصطلاح ((ضمير الفصل)) كلٌّ بما فيهم دلالتهُ.
٢- هناك علاقة وثيقة بين التركيب السياقي والمعنى الدلالي، مما يصعب الفصل بينهما.
٣- بقي ضمير الفصل يتأرجح بين الاسمية والحرفية، لعدم الاتفاق على عملهِ.
٤- اتفق النحاة على أنَّ فوائد ضمير الفصل تتوزع بين الفائدة اللفظية والفائدة المعنوية، والفائدة المعنوية في الاختصاص والحصر.
٥- لم يذكر سيبويه موقع ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر المتجردين من النواسخ على الإطلاق.
٦- رفض بعض المحدثين المعايير الذي بناها النحاة الأوائل لضمير الفصل، ويدعونَ إلى تبني الوصفية منهجاً في التحليل، للخروج من هذه الفلسفات – كما يزعمون -.

المصـــــــــادر

((القـــرآن الكريـــــم))

- ارتشاف الضرب من لسان العرب – أبو حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط١ / ١٩٩٨ م.
- أسلوب التوكيد في القرآن الكريم – محمد حسين أبو الفتوح – مكتبة لبنان – لبنان ط١/ ١٩٩٥ م.
- أصول تراثية في اللسانيات الحديثة – د. كريم زكي حسام الدين – ط٣/ ٢٠٠١م.
- الأصول في النحو – أبو بكر ابن السراج – تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط١/ ١٩٨٥م.
- الأمالي النحوية – ابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب – بيروت – ط١/ ١٩٨٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف – أبو البركات الأنباري – تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد – دار الطلائع – القاهرة.
- الإيضاح في شرح المفصل – تحقيق: موسى بناي العليلي – مطبعة الإرشاد- ١٩٨٢م.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم – د. عبد الفتاح أحمد الحموز – مكتبة الرشد – الرياض – السعودية – ط١/ ١٩٨٤.
- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة – د. محمود عكاشة – دار النشر للجامعات- مصر – ط١/ ٢٠٠٥م.
- دلائل الإعجاز – عبد القاهر الجرجاني – تحقيق: محمد شاكر – مكتبة الأسرة- ٢٠٠٢م.

- شرح التسهيل – ابن مالك – تحقيق: محمد عبد القادر عطا – طارق فتحي السيد- دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١/ ٢٠٠١م.
- شرح الجمل – ابن عصفور – تحقيق: د. صاحب أبو جناح – بغداد – ١٩٨٢م.
- شرح كافية ابن الحاجب – رضي الدين الاستراباذي – قدم له ووضع حواشيه وفهارسه – د. إحيل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١/٩٩٨م.
- شرح الكافية الشافية – ابن مالك – تحقيق: علي محمد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١/ ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل للزمخشري – موفق الدين ابن يعيش – قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إحيل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١/ ٢٠٠١م.
- علم الأصوات – كمال بشر – دار غريب للطباعة والنشر – القاهرة – ٢٠٠٠م.
- علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي – منقور عبد الجليل – اتحاد كتاب العرب – دمشق – ٢٠٠١م.
- في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي وتطبيقهُ على التوكيد اللغوي والنفي اللغوي وأسلوب الاستفهام – د. خليل أحمد عمايرة – مكتبة المنار – الأردن – ط١/ ١٩٨٧.

- في النحو العربي نقد وتوجيه – د. مهدي المخزومي – منشورات المكتبة العصرية – صيدا – بيروت.
- الكتاب – سيبويه – تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون – دار القلم – القاهرة – ١٩٧٧م.
- الكشاف – الزمخشري – دار الكتاب العربي- بيروت – لبنان.
- الكليات – أبو البقاء اللغوي – تصحيح: عدنان درويش ومحمد المصري – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط١/ ١٩٩٢م.
- اللسانيات والدلالة – منذر عباس – مركز الإنماء الحضاري – حلب – سوريا – ط١/ ١٩٩٦م.
- محاضرات في اللسانيات – د. فوزي حسن الشايب – وزارة الثقافة – الأردن – ط١/ ١٩٩٩م.
- معاني القرآن – الأخفش – تحقيق: فائز فارس – الكويت – ط٢/ ١٩٨١م.
- معاني القرآن – الفراء – تحقيق: علي النجار وأحمد نجاتي – عالم الكتب – بيروت – ط٢/ ١٩٨٠م.
- معاني النحو – د. فاضل صالح السامرائي – دار الفكر للطباعة والنشر – الأردن- ط١/ ٢٠٠٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام – دار السلام للطباعة والنشر – القاهرة – ط١/ ٢٠٠٢م.
- مفتاح العلوم – السكاكي – طبعة المكتبة العصرية – لبنان – ط١/ ١٩٩٥م.
- مناهج البحث في اللغة – تمام حسان – مكتبة الأنجلو – ١٩٥٥م.

- النحو الوافي – عباس حسن – الناشر آوند دانش – ط١ / ٢٠٠٤م.
- النحو والدلالة – دراسة المعنى النحوي الدلالي – د. محمد حماسة عبد اللطيف – جامعة القاهرة – كلية العلوم – ط١/ ١٩٨٣م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – السيوطي – تحقيق: عبد العال سالم مكرم- دار البحوث العلمية – الكويت – ١٩٧٥م.
- وصف اللغة العربية دلالياً – محمد محمد يونس علي – منشورات جامعة الفاتح.